# دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح
## دراسة استكشافية لعينة من المؤسسات الجزائرية للفترة (2003-2019)

# The role of corporate governance in earning management limitation
## Algerian enterprises exploratory study during the period (2003-2017)

**عبير لخشين**

جامعة سكيكدة (الجزائر)،البريد الالكتروني: a.lekhchine@univ-skikda.dz

**تاريخ الاستلام: 2021/12/03 تاريخ القبول: 2022/01/03 تاريخ النشر: 2022/01/09**

**الملخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان أثر حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك بدراسة حالة عينة من المؤسسات الجزائرية خلال الفترة (2003-2019)، من خلال إبراز الجانب النظري فيما يخص إدارة الأرباح وحوكمة الشركات، وتبيان أهم ركائز حوكمة الشركات العاملة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما تطرقنا من خلال الدراسة الميدانية إلى قياس مستوى إدارة الأرباح لهذه المؤسسات خلال فترة الدراسة بالاعتماد على المستحقات الاختيارية ودراسة العلاقة بينها وبين أهم جوانب الحوكمة.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم مجلس الإدارة، التدقيق الداخلي، الإفصاح والشفافية، وحجم المؤسسة وبين مستوى إدارة الأرباح.

**الكلمات المفتاحية:** إدارة أرباح، مستحقات اختيارية، مستحقات غير اختيارية، حوكمة الشركات.

**Abstract**:

We have touched one the subject of this study the impact of the corporate governance in mitigating Earning Management, with studding the case of simple Algeria corporations exchange during the period (2003-2019), and by projecting the theoretical aspect of the study with regard to Earning Management and Corporate Governance, and give the most corporate governances pillars in the limitation of earning management, as we dealt with practical study to measured the Earning Management by measured the discretionary accruals of this corporate during the period studied, and identify the relation between them.

The finding of this study indicate that, board size, internal audit, disclosure and corporate size have a significant impact on earning management.

**Keywords**: Earning Management; Discretionary Accruals; Non Discretionary Accruals ; Corporate Governance..

**المقدمة**

تعتبر القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات والوسيلة الفعالة التي تضمن تحقيق وظيفة الإتصال المالي، فعن طريقها يتم إشباع حاجات مستخدميها فهم يعتمدون عليها في قياس وتقييم أداء منشآت الأعمال وفي إتخاذ العديد من القرارات، ومما لاشك فيه أن سلامة نتائج التقييم وكذلك القرارات المتخذة تتوقف على عدالة وسلامة المعلومات الواردة في القوائم المالية؛

بما أن الإدارة هي المخول الأساسي لإعداد القوائم المالية فهي تقوم بإعداد المعلومات المحاسبية في إطار المعايير المهنية التي تهدف إلى سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير لا تزال تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة لممارسة اجتهاداتهم في إعداد التقارير المالية حيث يتمكنون من استخدام معارفهم وخبراتهم في تحسين فعالية القوائم المالية وذلك من خلال الاختيار من بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة والتي يمكن أن تستغل من قبل المسيرين بالشركة بغية تحقيق أغراض وأهداف شخصية مثل العمل على التأثير على مستوى الربح المستهدف، باعتباره المؤشر الأساسي على نجاح الشركة في تحقيق أهدافها أو فشلها في ذلك، الأمر الذي قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأطراف ذات المصلحة والمهتمة بنشاط الشركة وهنا نكون أمام ظاهرة إدارة الأرباح، حيث تعد هذه الأخيرة أهم الممارسات والتقنيات المحاسبية التي تخفض من مصداقية القوائم المالية.

بعد الأزمات والانهيارات المالية التي حدثت في مختلف أنحاء العالم بسبب افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الشفافية برز مفهوم حوكمة الشركات، وغدت هذه الأخيرة موضوع نقاش في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وساد الاعتقاد بتأثيرها على أداء الشركات وحمايتها لمصالح المساهمين.

**إشكالية الدراسة**

في ظل ممارسات الإدارة في التلاعب والتأثير على أرقام الربح المستهدف من خلال استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية من أجل تحقيق أهدافها ضد مصالح الأطراف الأخرى، ونظرا لما يترتب عن هذه الظاهرة من تأثير على مصداقية وعدالة القوائم المالية ومتخذي القرارات الاقتصادية، كان لابد من التفكير في حلول للحد من هذه الممارسات إلى أدنى مستوى ممكن، وأمام ذلك لم يجد المختصون سوى تبني نظام حوكمة الشركات لتعزيز الإفصاح والرقابة وإدارة المخاطر. من سياق ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

**إلى أي مدى يمكن لحوكمة الشركات أن تلعب دورا في الحد من ممارسات أدارة الأرباح؟**

**فرضيات الدراسة**

من أجل الاجابة على إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

ف 1: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؛

ف2: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومستوى إدارة الأرباح؛

ف3: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة ومستوى إدارة الأرباح؛

ف4: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح والشفافية ومستوى إدارة الأرباح؛

ف: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى المديونية ومستوى إدارة الأرباح.

**أهمية الدراسة:**

تنبع أهمة هذا البحث من خلال كون ظاهرة إدارة الأرباح من أحدث أنواع الممارسات المحاسبية المؤثرة على مصداقية القوائم المالية نظرا لما يترتب عنها من تظليل وطمس للحقائق، حيث أنها تحمل في طياتها خداعا للأطراف ذات العلاقة والمهتمة بنشاط المؤسسة وقوائمها المالية، الأمر الذي أوجب التطبيق الفعلي لقواعد وآليات حوكمة الشركات خاصة في المؤسسات التي تتميز بافتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف .

**منهج الدراسة**

على ضوء الإشكالية المطروحة وبغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي للتوصل إلى نتائج منطقية، حيث تم عرض الجوانب المختلفة لإدارة الأرباح وحوكمة الشركات وتبيان الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك استنادا إلى الدراسات السابقة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تم استخدام أسلوب المسح الإحصائي من أجل تحليل القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية المكونة لعينة الدراسة واختبار صحة الفرضيات.

**محتوى الدراسة**

من أجل تغطية شاملة للموضوع تم هيكلة الدراسة في الجوانب التالية:

أولا: الإطار النظري لإدارة الأرباح وحوكمة الشركات وتبيان العلاقة بينهما؛

ثانيا: دراسة تطبيقية تبين دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛

ثالثا: خلاصة تحتوي على النتائج المتوصل إليها.

**الدراسات السابقة**

دراسة **(Holland & Ramsay)** سنة **2003** بعنوان " **Do Australian companies manage earning to meet simple earnings banchmarkes)**"، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة الشركات الأسترالية لإدارة أرباحها للوصول إلى مستويات معيارية للإيرادات وضمان تسجيلها

لأرباح إيجابية وتجنب الخسائر. توصلت الدارسة إلى أن الشركات الأسترالية كبيرة الحجم قد قامت بادارة الأرباح لضمان تسجيل أرباح إيجابية وإدامة أداء ربح السنة السابقة.

دراسة (**Rémi Janin & Charles Piot**) سنة **2004** بعنوان: **Qualité d'audit, gouvernance et gestion du resultat comptable en france**"، وقد هدفت الدراسة إلى فحص تأثير متغيرات جودة التدقيق والحوكمة على استخدام المستحقات الاختيارية من طرف الإدارة، وقد تمت الدراسة على عينة متكونة من 102 شركة مؤسسة بالمؤشر (SEB 120) خلال الفترة الممتدة من(1999- 2001). أهم ما توصلت إليه الدراسة هو عدم وجود تأثير معنوي لكل من استقلال وكفاءة لجنة التدقيق على مستويات المستحقات الاختيارية، كما أن وجود مكاتب التدقيق الخمس الكبرى (Big five) ليس له أي تأثير على مستوى المستحقات الاختيارية من طرف الإدارة للتلاعب بالنتائج المحاسبية المعلنة .

دراسة **عماد أحمد أبو عجيلة وحمدان** سنة **2010** بعنوان "**أثر جودة التدقيق في الحد من إدارة الأرباح: دليل من الأردن**" هدفت الدراسة إلى معرفة ممارسة الشركات المدرجة ببورصة عمان لسلوك إدارة الأرباح خلال الفترة الممتدة من (2001- 2006)، وفحص تأثير إحدى العوامل المحددة لجودة التدقيق على تلك الممارسة، وقد تمت الدراسة على عينة متكونة من 45 شركة أردنية مساهمة، بالإضافة إلى جميع مكاتب التدقيق التي دققت القوائم المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: ممارسة الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ووجود علاقة عكسية بين حجم مكتب التدقيق وفترة الاحتفاظ بالعميل وممارسات أدارة الأرباح، بالإضافة إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإرتباط مكتب التدقيق بمكاتب تدقيق عالمية على إتجاه شركات العينة نحو تبني سلوك إدارة الأرباح.

دراسة **كيموش وعبد السايل** سنة **2021** بعنوان " **أثر بعض خصائص المؤسسات الاقتصادية في مستوى ادارة الارباح الحقيقية**" هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير بعض خصائص المؤسسات الجزائرية في مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، وقد شملت الدراسة 20 مؤسسة اقتصادية وذلك للفترة (2012-2018) وبالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد توصلت الدارسة إلى وجود علاقة بين طبيعة الملكية والحجم والرفع المالي مع مستوى إدارة الأرباح الحقيقية، في حين لم يتم تسجيل علاقة بين قطاع النشاط والإدراج في السوق المالي وطبيعة القوائم المالية ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

## 1.الإطار النظري للدراسة

### 1.1. إدارة الأرباح

تعتبر ظاهرة التلاعب بالأرباح أو ما يطلق عليه بإدارة الأرباح المحاسبية إحدى المشكلات التي تواجه المحللين الماليين من خلال استغلال الإدارة للمرونة المتاحة في الاختيار من بين السياسات المحاسبية

وممارسة التقديرات لبعض عناصر القوائم المالية؛ للتأثير في رقم الربح المنشور حسب استراتيجيات الإدارة أو التقرير عن مستوى معين من الربح، وذلك باعتباره المقياس التقليدي لأداء الإدارة وذلك لتضليل الأطراف المهتمة بالقوائم المالية للمؤسسة.

### 1.1.1. تعريف إدارة الأرباح

في ظل عدم وجود تعريف موحد ومحدد لإدارة الأرباح، يصبح من الضروري تقديم أهم التعاريف التي قدمتها الأبحاث المحاسبية لهذا والتي تحمل في طياتها وجهات نظر مكملة لبعضها البعض مما يساعدنا على وصف سلوك إدارة الأرباح وصفا جيدا ومن مختلف النواحي كما يلي :

عرفها كل من (healy and wahlen) على أن: "إدارة الأرباح تتحقق عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وإعادة هيكلية العمليات بهدف تعديل التقارير المالية إما لتظليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية. (Healy & Wahlen, 1999, p. 368)

وعرفها (Davidson and al) على أنها عملية اتخاذ خطوط مدروسة في حدود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما بهدف تحقيق المستوى المطلوب من الأرباح المعلنة بالقوائم المالية. (Nedali & others, 2010, p. 29) ، وأيضا عرف (Schipper) إدارة الأرباح على أنها تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بغية تحقيق بعض المكاسب الخاصة. (Lambert & Sponen, 2003, p. 03)

أما **حماد** فقد عرف إدارة الأرباح على أنها: قدرة الإدارة على زيادة أو تخفيض صافي الدخل في التقارير المالية بطريقة متعمدة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في التقارير المالية سواء لتظليل أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. (طارق، 2005، صفحة 2005)

بالرغم من اختلاف التعاريف المقدمة إلا أن إدارة الأرباح تتحقق عندما تتخذ الإدارة قرارات تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة مستعملة في ذلك الحكم الشخصي أو إعادة هيكلة العمليات والتحريف المتعمد للقوائم المالية .

### 2.1.1. دوافع إدارة الأرباح

إن الهدف الأساسي من التقارير المالية هو توصيل المعلومات بصورة فعالة للأطراف المختلفة في الوقت المناسب وبأسلوب مقنع، هنا يمكن أن تحدث عملية إدارة الأرباح عندما تتوافر الدوافع وتبرز هذه الأخيرة عندما يكون لدى المدرين دوافع معينة لتحقيق أهداف مسبقة لتظليل مستخدمي البيانات المالية عن

طريق استخدام الحرية الممنوحة لهم والمبررة من قبل المعايير المحاسبية، ويندرج تحت هذه الدوافع ركيزتان أساسيتان تقوم عليها عملية إدارة الأرباح، ويمكن إبراز دوافع إدارة الأرباح فيما يلي:

**أ. الدوافع المتعلقة بتوقعات وتقييم السوق المالي**

تنشأ حوافز إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الربح المعلن عنه وقيمة الأسهم في المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الأسهم التي تطرح لزيادة رأس المال، كما ترتبط دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي بتضخيم أرباح لمنع حدوث أي تقلبات أو تذبذبات في أسعار أسهم المؤسسة في المدى القصير. (بوسنة، 2012، صفحة 89)

**ب. الدوافع التعاقدية**

تستخدم البيانات المحاسبية للمساعدة في رصد وتنظيم العقود بين الشركة والملاك المتعددين، حيث تنشأ عقود المكافآت الإدارية الصريحة والغنية للملائمة بين مصالح الإدارة وبين أصحاب المصالح الأخرى. (اللوزي، 2013، صفحة 12). وهناك نوعان من العقود هما عقود الإقراض أو الديون، وعقود المكافآت أو الحوافز للإدارة.

**ج. الدوافع التنظيمية**

بينت الدراسات أنه كلما زادت احتمالات تعرض الشركة إلى ضغوطات خارجية وتدخلات من قبل الحكومة لجأت إدارة الشركة إلى تبني سياسات محاسبية تظهر مستويات منخفضة من الربحية؛ فحسب (Sedt & Pitiman) تظهر الحوافز التنظيمية نتيجة وجود اعتقاد لدى الأفراد بأن للأرباح المعلنة تأثير على تصرفات المسؤولين الحكوميين أو واضعي القوانين والتشريعات اتجاه المؤسسة (اللوزي، 2013، صفحة 12)

**د. تفادي التكاليف السياسة**

لقد أوضح (Wats & Zimmeman) سنة 1978 أن القطاع السياسي لديه قدرة التأثير على إعادة نقل وتوزيع الثروة بين مختلف فئات المجتمع يعتبر القطاع المؤسساتي بوجه خاص القطاع المعرض لعملية إعادة التوزيع هذه، هذا ما يخلق حافز لدى إدارة المؤسسات لمواجهة مثل هذه التدخلات الحكومية بتوظيف العديد من الآليات الدفاعية، وذلك بهدف صرف نظر الجهات الحكومية عن المؤسسة؛ وبالتالي تجنب وتخفيض التكاليف المرتبطة بهذا الدخل والتي يطلق عليها مصطلح التكاليف، وتتمثل التكاليف السياسية في الأعباء التي قد تتحملها المؤسسات الاقتصادية كبيرة الحجم نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الحكومة مثل قوانين زيادة معدلات الضريبة أو تحميل المؤسسات بأعباء اجتماعية مرتفعة (Jevold & Zimmermany, 1978, p. 115).

**ه. تخفيض المدفوعات الضريبية**

إن أحد الأهداف الرئيسية من إعداد القوائم المالية هو تحديد الوعاء الضريبي الذي تخضع له المؤسسة خلال فترة نشاط معينة، وبناء على ذلك يمكن للإدارة التقرير عن رقم الربح الذي يؤدي إلى الحد من قيمة المدفوعات الضريبية، ويمكن النظر للنظام الضريبي على أنه عبارة عن علاقة تعاقدية غير رسمية قائمة بين المؤسسة، المجتمع والمشرع بهدف تحقيق توافق نسبي لأهدافهم المتعارضة، فالمشرع يهدف إلى إحداث الإصلاح الاقتصادي في المجتمع وجذب الاستثمارات، بينما تبحث الإدارة الضريبية على زيادة الحصيلة الضريبية، أما المؤسسة فتهدف إلى تخفيض الوعاء الضريبي والتمتع بالإعفاءات الضريبية. (بوسنة، 2012، صفحة 96)

### 3.1.1. انعكاسات إدارة الأرباح

إن الممارسات السلبية لإدارة الأرباح تحيلها مجموعة من المخاطر التي تؤثر على المنظمة، فعلى الرغم من أن المديرين يدركون أن إدارة الأرباح وإن كانت تحقق مناخ المؤسسة في الأجل القصير، إلا أنها قد تؤدي إلى مشكلات خطيرة في الأجل الطويل. وتتمثل في:

**أ. مخاطر البيئة المحيطة :** وهي تتمثل في المخاطر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على بيئة الأعمال وتتمثل فيما يلي: (الاشقر، 2010، صفحة 33)

- إن زيادة مؤشر الأرباح بصورة غير حقيقية وعادلة ينتج عنه ارتفاع في التكاليف السياسية وزيادة معدلات الضرائب وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية ومن ثم على توزيعات الأرباح؛
- إن فقدان الثقة في إحدى المنظمات العاملة لإحدى الدول سوف يمتد تأثيره على جميع المنظمات في البيئة المحيطة.

**ب. المخاطر الداخلية للمنظمة** : وهي تلك المخاطر التي تؤثر على المنظمة وتتمثل فيما يلي: (دهمش و أبوزر، 2004، صفحة 33)

- ارتفاع مخاطر التشغيل المتمثلة بانخفاض أعداد المساهمين نتيجة فقدان الثقة في المنظمة مما يؤثر على ارتفاع تكاليف رأس المال وفقدان القدرة التنافسية والتأثير السلبي على هامش الأرباح والضغط على التدفقات النقدية مما يؤثر على توزيعات الأرباح؛
- ارتفاع مخاطر الأداء المتمثلة بتراجع الحصة السوقية مما يؤثر على إيرادات المنظمة سواء الاستثمارية منها أو التمويلية؛

- ارتفاع مخاطر السيولة والمتمثلة في طلب المساهمين لأموالهم وبالتالي تحويل مجموعة كبيرة من الإيداعات الطويلة والمتوسطة الأجل التي تعتمد عليها المنظمات في نشاطاتها الاستثمارية والتمويلية إلى أموال واجبة السداد مما قد يؤثر على ضعف القدرة على السداد واللجوء إلى الاقتراض بتكاليف مرتفعة؛
- ارتفاع مخاطر الإدارة بما أن ممارسات إدارة الأرباح تمت من قبل الإدارة يتولد لدى المساهمين وأصحاب المصالح بأن هناك سيطرة فردية من قبل الإدارة على أموالهم ومصالحهم وبالتالي هذه الإدارة عديمة الكفاية في إدارة المنظمة مما يدفعهم إلى تغيير أو مقاضاتهم إذا لزم الأمر.

### 2.1. حوكمة الشركات

أدى مفهوم الاقتصاد الحر الذي اتبعته معظم دول العالم وظهور العولمة إلى تحقيق الشركات أرباحا عالية وخلق فرص استثمارية جديدة وحتى تحافظ هذه الشركات على تميزها فإنها تعمل على إيجاد هياكل سليمة لحوكمة الشركات التي تضمن مستوى معين من الشفافية والعدالة والدقة المالية باعتبارها من أهم المؤشرات على صحة البيئة الاقتصادية والاستثمار.

#### 1.2.1. مفهوم حوكمة الشركات

تم تعريف حوكمة الشركات على أنها الآلية التي تقدم ضمانة لممولي المنشأة بأنهم سيحصلون على عوائد من استثماراتهم في هذه المنشأة (Vishng & Shleifer, 1997, p. 737) ، كما تم تعريفها بأنها: "النظام الذي يتم خلاله توجيه ومراقبة الشركة (Broun, Beekes, & Verhoven, 2011, p. 98)، وتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC حوكمة الشركات بأنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها(Almagir, 2007) . ولعل أشمل تعريف هو تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حيث عرفت حوكمة الشركات بأنها النظام الذي تستخدمه المنشاة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في المنشأة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالمنشأة، ومن خلال ما سبق يتم التزود بالآلية التي تساعد على تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها. (معيزي و بن عامر، 2003، صفحة 58)

#### 2.1.2. أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية الحوكمة فيما يلي: (ميخائيل، 2005، صفحة 05)

- محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى؛
- تحقيق ضمان النزاهة والحياد والاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى العاملين فيها؛

- تفادي وجود أي أخطاء عمدية أو انحراف متعمد كان أو غير متعمد ومنع استمراره؛
- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها؛
- تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن باستخدام النظم الرقابية التي تمنع حدوث مثل هذه الأخطاء؛
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والمراقبة الداخلية وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالنتائج؛
- تحقيق أعلى قدر من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على أعلى درجة من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين؛
- وهي أداة جيدة تمكن المجتمع من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي ويؤدي إلى توفير أطر عامة لحماية أموال المساهمين وتحقيق نظم بيانات ومعلومات عادل وشفاف يحقق انسياب هذه البيانات والمعلومات على قدم المساواة بما يحقق توافر النزاهة في الأسواق ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة بالمشروعات والشركات، وفي نفس توفير أداة جيدة للحكم على أداة مجالي إدارة الشركات ومحاسبتهم.

### 3.2.1. دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

تمارس إدارة بعض الشركات سياسة إدارة الأرباح لتحقيق الكثير من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات التي سبق الإعلان عنها، أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة، وهذا يعد نوعا من السلوك المهني غير الأخلاقي من جانب الإدارة بصفتها وكيلة على المساهمين وهذا ما يتطلب تدخل نظام حوكمة الشركات لمحاولة الحد من هذه الممارسات فمن خلال ركائزها يمكن أن تشكل خطا دفاعيا أمام ممارسات إدارة الأرباح.

#### أ. دور نظام الرقابة الداخلية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

نظام الرقابة الداخلية على أنه الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة لتحقيق الأهداف التالية: حماية الأصول، اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة، تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية. (الصحن و نور، بدون سنة نشر، صفحة 263)

#### ب. دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

لاشك أن أهمية التدقيق الداخلي تكمن في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للمؤسسة.

إضافة القيمة للمؤسسة تتحقق من خلال قيامها بواجبها التقييمي والبنائي، ودعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الإستراتيجية وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والإستشارية في إطار من الإستقلال والموضوعية (علوان، 2013، صفحة 131)

**ج. دور التدقيق الخارجي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**

إن المشكلة الرئيسية في العلاقات التعاقدية هي عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المهتمة باقتصاديات المنظمة فليس من شك في أن الوكيل (الإدارة) لديها خبرة ومعلومات أفضل من حيث الكم والكيف عما يمتلكها الأصيل (المساهمين) الأمر الذي يدفع إلى العمل على إستغلال ما لديه من المعلومات في تنظيم منفعته وبالتالي يحدث التعارض في المصالح وهنا يبرز دور التدقيق الخارجي كأداة للرقابة على تصرفات الوكيل وتخفيض هذا التعارض.

**د. دور لجان التدقيق في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**

تعتبر عملية الإشراف على إعداد البيانات المالية للشركة وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل التدقيق الخارجي من مهام لجان التدقيق، وحتى تقوم هذه اللجنة بتلك الواجبات على الوجه الأكمل، لابد أن يتوفر لها القدر الكافي من الإستقلالية، وأن تتكون من أعضاء يتمتعون بالخبرة الملائمة للقيام بالمهام المطلوبة منها على الوجه المطلوب. (أبو علجية و الشريف، 2008، صفحة 20)

**ه. دور إدارة المخاطر في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**

حتى تستطيع إدارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من هذه الإدارة وهذه الأهداف لا يحددها المديرون التنفيذيون، وإنما مجلس الإدارة بأعضائه المستقلة والتنفيذية، ولكن عندما تكون أهداف هذه الإدارة محددة من قبل التنفيذيين فسوف تكون أداة مساعدة في ممارستها السلبية. (الشحادة و البرغوثي، 2009، صفحة 14)

إن إستخدام أساليب إدارة الأرباح سوف يؤثر سلبا على نوعية البيانات المالية التي تظهرها القوائم المالية سواء من حيث نتائج الأعمال ومركزها المالي والتي من شأنها التأثير السلبي على جودة ومصداقية البيانات المنشورة وبالتالي التأثير مباشرة على قواعد البيانات الخاصة بسجلات المخاطرة وإدارتها وبالتالي التأثير على التخطيط الإستراتيجي للمؤسسة، باعتبار أن إدارة المخاطر هي جزء من ذلك التخطيط. (رحمة و السعدي، 2013، صفحة 11)

لابد من إدارة المخاطر تحليل أثر ممارسات إدارة الأرباح على المنظمة وبشكل خاص أثر هذه الممارسات على المخاطر سوء الإدارة أو مخاطر إساءة أمانة المسؤولية الإدارية حيث يقع على عاتق إدارة المخاطر العمل على تخفيضها قدر الإمكان إن لم يكن تجنبها بالكامل، وذلك على العكس من مخاطر السوق ومخاطر الإقتصاد التي لا تستطيع إدارة المخاطر تجنبها.

### و. دور الإفصاح المحاسبي في الحد من ممارسات إدارة الأرباح

يعتبر الإفصاح المحاسبي من أهم مبادئ حوكمة الشركات التي يجب على مجلس الإدارة الإهتمام بها، إذ يمكن إعتبار الإفصاح أساس أي نظام لحوكمة الشركات وفي المقابل يحتاج نظام حوكمة الشركات إلى مستوى جيد من الإفصاح ومعلومات كافية وملائمة لكافة الأطراف من أجل تحقيق توازن القوى لأصحاب المصالح في الشركة وتحقيق إمكانية مساءلة الأطراف الداخليين للمؤسسة على تصرفاتهم، ويعد الإفصاح أيضا واحدًا من الأهداف الرئيسية لنظام التقرير المالي حيث يرجح أن تعبر القوائم المالية عن نتيجة التعارض في الإهتمامات وتوازن القوى بين أصحاب المصالح المختلفين. (رحمة و السعدي، 2013، صفحة 658)

تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة، التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف الأطراف من القوائم المالية. وترجع المتطلبات النظامية الإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات. إن الإفصاح المحاسبي يعد مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة الحوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وكل شركة ملزمة قانونيا بإعطاء معلومات ضرورية وكافية لكل المتعاملين وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضًا لمتطلبات الحوكمة، حيث قد يتعمد البعض إلى إنتهاج أساليب وطرق مختلفة لإخفاء الحقائق أو طمسها بهدف التأثير على إتجاه وقرارات المستثمرين ومن بين هذه الطرق: (بوسماعيل و مخناش، 2013، صفحة 199)

- ضبابية البيانات؛
- الكلمات المبهمة؛
- غموض المصطلحات، طمس الحقائق وتزييف الواقع؛
- إختلاف الأسس المحاسبية.

إذا فوجود نظام جيد لحوكمة الشركات يوفر إطارا حاميا لمثل هذه التصرفات والحد من محاولات التظليل هذه خاصة إمكانية التواطئ مع مدققي الحسابات الخارجيين، فالحوكمة تعمل على تحسين الصورة الذهنية للشركات وزيادة مصداقية معلوماتها وتدعو إلى تحسين درجة الوضوح والشفافية.

## 2. الدراسة التطبيقية

يتمحور هدف الدراسة التطبيقية في إختبار العلاقة بين حوكمة الشركات ومستوى إدارة الأرباح، تتكون عينة الدراسة من بعض المؤسسات الجزائرية خلال الفترة (2003-2019) والتي تقوم بنشر تقاريرها السنوية وقوائمها المالية المتاحة في مواقعها الإلكترونية الرسمية. وقد بلغ عدد المشاهدات ( مؤسسة/ سنة) المتحصل عليها خلال فترة الدراسة 96 مشاهدة، وحسب (**Stevens**) فإن عدد المفردات

المطلوب لضمان موثوقية النموذج في بحوث العلوم الإجتماعية، يجب أن لا يكون أقل من 15 حالة لكل متغير مستقل (N≥15m) (كيموش، 2018، صفحة 118)، وبالتالي يمكن الإعتماد على هذا النموذج، إلا أنه قد تم التخلي عن بعض المشاهدات لعدم توفر التقارير السنوية للمؤسسات خلال بعض السنوات. ويمكن توضيح المؤسسات الجزائرية المكونة لعينة الدراسة في الجدول التالي:

**الجدول 01: المؤسسات المشكلة لعينة الدراسة**

| المؤسسة | النشاط |
|---|---|
| Air Algérie | الطيران |
| EL AURASSI | الفندقة |
| ENTP | المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار |
| SAIDAL | صناعة الأدوية |
| Sonatrack | البتروكيمياويات |
| Sonelgaz | توزيع الكهرباء والغاز |
| SPA DAHLI | الفندقة |
| ETRHB | الأشغال العمومية |
| ENAFOR | البتروكيمياويات |
| CEVITAL | المواد الغذائية |
| NCA-Rouiba | العصائر |
| Hyproc | الصيد البحري |

**المصدر:** من إعداد الباحثة

## 1.2 نموذج الدراسة

لاختبار فرضيات البحث، تم تصميم نموذج في شكل معادلة انحدار خطي متعدد، يربط بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع المتمثل في إدارة الأرباح، معبرا عنها بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية، كما يتضح من المعادلة التالية رقم ( 1 )، فزيادة القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية يعني اتجاه المؤسسات نحو سلوك إدارة الأرباح، والعكس صحيح .

$$|DAC_{it}| / AIT_{it} = \alpha + b_1 NCA + b_2 AUD + b_3 DIS + b_4 VOL + b_5 END + eit \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث :

$|DAC_{it}|$ : القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية خلال الفترة t.

NCA: حجم مجلس الإدارة خلال الفترة t.

AUD: التدقيق الداخلي .

DIS: الإفصاح والشفافية خلال الفترة t .

VOL: حجم المؤسسة الممثل بإجمالي الأصول خلال الفترة t.

END: مستوى المديونية خلال الفترة t.

Eit: الخطأ العشوائي ويعبر عن الجزء من المستحقات الاختيارية الذي لا يمكن تفسيره من خلال متغيرات الدراسة، وإنما يتم إرجاعه إلى عوامل أخرى .

a : ثابث

$b_1$ ،$b_2$ ،$b_3$ ،$b_4$ ،$b_5$ : معاملات الإنحدار .

## 2.2 قياس متغيرات الدراسة

تتمثل متغيرات الدراسة في المتغير التابع والذي يمثل مستوى إدارة الأرباح، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الجوانب المكونة والمتحكمة في حوكمة الشركات، والتي سيتم عرض طرق وإجراءات قياسها؛ وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بحساب المتغير المستقل من الميزانية وجدول حسابات النتائج، أما المتغيرات المستقلة فقد تم جمع غالبية البيانات المتعلقة بها من التقارير السنوية التي تصدرها المؤسسات المعنية بالدراسة.

### أ. قياس إدارة الأرباح

تم الإعتماد على نموذج كوثري (KOTHARI et AL.) لعام 2005 من أجل قياس مستوى إدارة الأرباح، والذي يعتبر صورة مطورة عن كل من النموذجين Jones لسنة 1991 و Jonesالمعدل لسنة1995، فهو يتمثل في نموذج Jones 1995 مصححا بمعدل العائد على الأصول (ROA)، والذي يعتمد على المستحقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح، هذه الأخيرة يمكن حسابها وفق الخطوات التالية:

- ✓ حساب المستحقات الكلية
- ✓ تقدير المستحقات غير الاختيارية
- ✓ حساب المستحقات الاختيارية والتي تعتبر مقياس للحكم على مدى ممارسة المؤسسات لإدارة الأرباح، ويعبر عنها بالفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية.

**حساب المستحقات الكلية**

$$TAC = \Delta BFR + PRO_{it} + DOT_{it} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث:

ΔBFR:احتياجات في رأس المال العامل للمؤسسة i خلال الفترة t .

PRO:النواتج غير النقدية للمؤسسة i خلال الفترة t .

DOT: مخصصات الدورة للمؤسسة i خلال الفترة t .

بعد الحصول على مختلف البيانات الضرورية تم حساب المستحقات الكلية، انطلاقا من المعادلة رقم(2)، والملحق رقم (1) يوضح مختلف البيانات المستخدمة وكذلك النتائج المتحصل عليها .

يعطى نموذج كوثري بالعلاقة الآتية :

$$TAC_{it}/A_{it-1}=\alpha_1(1/A_{it-1})+\alpha_2[(\Delta REV_{it}-\Delta REC_{it})/A_{it-1}]+\alpha_3(PPE_{it}/A_{it-1})+\alpha_4 ROA_{it+} e_{it}\ldots\ldots\ldots(3).$$

حيث :

$TAC_{it}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال الفترة t.

$A_{it-1}$ :إجمالي أصول المؤسسة i خلال الفترة t−1 .

$REV_{it}$: التغير في رقم أعمال المؤسسة iخلال الفترة . t

$REC_{it}$ : التغير في الحقوق على زبائن المؤسسة i خلال الفترة t .

$PPE_{it}$:إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة iخلال الفترة t .

$ROA_{it}$: معدل العائد على أصول المؤسسة iخلال الفترة t .

$e_{it}$:الخطأ العشوائي.

تم تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب المستحقات غير الاختيارية من خلال معادلة الإنحدار التي تتم لمجموع مؤسسات العينة وذلك بتقسيم فترة الدراسة إلى ما قبل الـ**scf** يعني خلال المخطط المحاسبي الوطني PCN وذلك من 2003−2009، مرحلة النظام المحاسبي الجديد**scf** خلال الفترة 2010−2019 وذلك لكل مؤسسة على حدا .

**تقدير المستحقات غير الاختيارية**

يتم تقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل مؤسسة من مؤسسات العينة بالإعتماد على معالم نموذج الإنحدار المقدرة سابقا وذلك وفق المعادلة التالية:

$$NDAC/A_{it}=\alpha_1(1/A_{it})+\alpha_2[(\Delta REC-\Delta REV)/A_{it-1}]+\alpha_3(PPE/A_{it-1})+\alpha_4 ROA_{it}\ldots\ldots\ldots(4)$$

**حساب المستحقات الاختيارية**

تمثل المستحقات الإختيارية الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الإختيارية، وتعكس المستحقات الإختيارية مستوى إدارة الأرباح الممارسة من طرف المؤسسة معبرًا عنها بالقيمة المطلقة، ويمكن التعبير عنها من خلال المعادلة التالية :

$$DAC/AIT_{t-1}=TAC/AIT_{t-1}-NDAC/AIT_{t-1}\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

**حيث :**

DAC: قيمة المستحقات الاختيارية للمؤسسة i خلال الفترة t .

في الأخير تم حساب القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية التي تقيس مستوى إدارة الأرباح لكل مؤسسة خلال كل سنة من سنوات الدراسة، كلما زادت القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ذل ذلك على زيادة مستوى إدارة الأرباح من طرف المؤسسات والعكس صحيح.

**ب. قياس المتغيرات المستقلة**

- **حجم مجلس الإدارة :** تم إدخال هذا المتغير لأن مجلس الإدارة يعتبر إحدى الآليات الداخلية للحوكمة، يعمل على مراقبة الأداء والإشراف الدقيق، كما يعمل على تعميق ثقافة الالتزام بالمبادئ والمعايير الموضوعة، كما يساهم مجلس الإدارة في خلق أنظمة ذاتية للرقابة ضمن إطار أخلاقي نابع من العمل والشفافية وحسن استخدام موارد الشركة الأمر الذي يحد من تضارب المصالح بين المالكين والمسيرين. وقد تم قياس هذا المتغير بحساب عدد أعضاء مجلس الإدارة لكل مؤسسة كل سنة خلال فترة الدراسة.
- **التدقيق الداخلي :** يؤدي التدقيق الداخلي دورا حيويا في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ويتبين هذا الدور من خلال قيان التدقيق الداخلي بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وحماية جميع أصول المؤسسة من كافة أنواع الغش والأخطاء، كما يتصدى التدقيق الداخلي إلى المخاطر التي تواجه المؤسسة وبالتالي تخفيض التكاليف والخسائر مما يحقق أهداف المؤسسة.وقد تم قياس هذا المتغير بإعطاء رقم (1) للمؤسسة التي يوجد بها خلية للتدقيق و(0) للمؤسسة التي لا يوجد بها.
- **حجم المؤسسة** : تم إدخال هذا المتغير لقياس تأثير حجم المؤسسة في التأثير على مستوى إدارة الأرباح .
- **مستوى المديونية** :تم إدخال هذا المتغير لمعرفة العلاقة بين مستوى مديونية المؤسسة ومستوى الأرباح وقد تم حسابها بقسمة الأموال الخاصة على مجموع الديون في كل سنة من سنوات الدراسة .
- **الإفصاح والشفافية:** تم إدخال هذا المتغير للدور الذي يلعبه في تعزيز حوكمة الشركات فهو يعد من أهم مبادئ الحوكمة التي تنص عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهو يمثل أساس أي نظام لحوكمة الشركات، كما يعد من أهم أهداف الحوكمة فهي تعمل على ضمان الشفافية والإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب لكل بيانات المؤسسة مما يحسن الصورة الذهنية لها وزيادة مصداقية معلوماتها وبالتالي الحفاظ على مصالح الأطراف ذات المصلحة. وقد تم قياسه بإعطاء (1) لمؤسسة التي تقوم بالإفصاح عن تقريرها السنوي في موقعها الرسمي و (0) للمؤسسة التي لا تقوم بذلك وذلك كل سنة على حدا.

## 3.2 تحليل النتائج واختبار الفرضيات

بعد أن تم جمع البيانات اللازمة وقياس المتغيرات وذلك بالاستعانة ببرنامج spss وExcel تأتي مرحلة عرض النتائج من خلال دراسة الإرتباط والمعنوية، ومدى صلاحية النموذج للإختبار ومن ثم إختبار صحة الفرضيات.

**المعنوية الكلية للنموذج:** يتم دراسة درجة المعنوية الكلية للنموذج بالإعتماد على قيمة الإحتمال Sig فإذا كانت قيمة الإحتمال أقل أو تساوي 0.05 فهذا دليل على معنوية النموذج، ونقول أنه غير معنوي إذا كانت قيمة الاحتمال أكبر من 0.05.

**الجدول 02: المعنوية الكلية لنموذج الدراسة**

| Modèle | | Somme des carrés | ddl | Moyenne des carrés | D | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Régression | 505612122,000 | 5 | 1011224,000 | 3,248 | 0.003[b] |
| | Résidu | 120795904,000 | 91 | 14913074,000 | | |
| | Total | 125852025,000 | 96 | | | |

**المصدر:** مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول الخاص بتحليل التباين لنموذج الدراسةـ تبين أن قيمة الإحتمال Sig=0.03 وهو أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا ما يعني أن نموذج الدراسة معنوي، أي أن واحد على الأقل من معاملات الإنحدار معنوي (يختلف عن الصفر) .

**إختبار التداخل الخطي :** إن قوة النموذج الخطي العام تعتمد على فرضية إستقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فان النموذج الخطي العام عندئذ لا يصلح للتطبيق، ولا يمكن إعتباره جيدا لتقدير المعاملات، ويعد هذه الإختيار طريقة ثانية لقياس الإرتباط بين المتغيرات المستقلة وحسب هذا الإختبار فان الحصول على قيمة VIF >5 يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي وبالتالي إرتباط وتداخل المتغيرات المستقلة.

**الجدول 03: قيمة VIF و Tolerance لكل متغير من المتغيرات المستقلة**

| المتغيرات المستقلة | Tolerance | VIF |
|---|---|---|
| **حجم مجلس الإدارة** | 0.761 | 1.315 |
| **التدقيق الداخلي** | 0.735 | 1.360 |
| **الإفصاح والشفافية** | 0.435 | 2.301 |
| **إجمالي الأصول** | 0.355 | 2.813 |
| **مستوى المديونية** | 0.789 | 1.268 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

حسب الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع معاملات تضخم التباين VIF أقل من 5 هذا دليل على عدم وجود إزدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي إعتدالية التوزيع الإحتمالي للبواقي متوفر.

**الإستقلال الذاتي للبواقي:** يتم الحكم على وجود إستقلال البواقي، بالإعتماد على إختبار Durban–Watson، وتتراوح قيمة هذه الإحصائية بين 0 و4، إذ تشير القيمة القريبة من 0 إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة التي تقترب من 4 فتشير إلى وجود إرتباط سالب بين أما النتيجة المثالية والتي تشير إلى عدم وجود إرتباط ذاتي بين القيم هي التي تراوح بين 1.5 و 2.5. هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

**الجدول 4: قيمة( D–W ) لنموذج الدراسة**

| Récapitulatif des modèles[b] | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| Modèle | R | R-deux | R-deux ajusté | Erreur standard de l'estimation | Durbin-Watson |
| 1 | ,970 | ,940 | 0,700 | 187,653.072 | 1.957 |

**المصدر:** مخرجات برنامج SPSS.

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة D–W= 1.957 وهذا يؤكد عدم وجود إرتباط ذاتي بين القيم المتجاورة، وقد قدر معامل التحديد $R^2$ قيمة 0.940، منه نستنتج أن حوكمة الشركات تفسر التغيرات الحاصلة في مستوى إدارة الأرباح بنسبة 94 %، أما باقي التغيرات فهي تعود إلى عوامل أخرى ومن بينها الخطأ العشوائي.

**اختبار الفرضيات:** تم اختبار الفرضيات انطلاقا من نتائج اختبار المعنوية Sig ومعاملات الإنحدار لكل متغير وهذا ما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول 5 : معنوية معالم الإنحدار**

| المتغيرات | معادلات الإنحدار | مستوى المعنوية |
|---|---|---|
| **حجم مجلس الإدارة** | 133,203 | 0.034 |
| **التدقيق الداخلي** | -538,567 | 0.013 |
| **الإفصاح والشفافية** | -656,008 | 0.049 |
| **حجم المؤسسة** | 28,776 | 0.000 |
| **مستوى المديونية** | 541,656 | 0.670 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يظهر لنا من خلال الجدول معامل الإنحدار موجب 133.203 وهذا دليل على وجود علاقة طردية بين مستوى إدارة الأرباح وحجم مجلس الإدارة بقيمة ذات دلالة إحصائية 0.034، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وهذا ما يجعلنا نثبث عدم صحة الفرضية الأولى ومنه توجد **علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة ومستوى إدارة الأرباح.**

يظهر لنا معامل الإنحدارA سالب (538.567) بين متغير التدقيق الداخلي ومستوى إدارة الأرباح بقيمة 0.013> 0.05، هذا ما يجعلنا نثبت عدم صحة الفرضية الثنية وبالتالي: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الداخلي ومستوى إدارة الأرباح.**

يظهر لنا معامل الإنحدارA سالب (656.008) لمتغير الإفصاح والشفافية ومستوى إدارة الأرباح بقيمة 0.049 وهي أقل من 0.05 هذا دليل على عدم صحة الفرضية الثالثة وبالتالي: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح والشفافية ومستوى إدارة الأرباح.**

يظهر لنا معامل الإنحدار موجب 28.776 وهذا ما يبن وجود علاقة طردية بين إجمالي الأصول ومستوى إدارة الأرباح بقيمة 0.005 وهي مساوية لمستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05 هذا ما يجعلنا نثبت عدم صحة الفرضية الرابعة أي: **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة ومستوى إدارة الأرباح**

يظهر لنا معامل الإنحدار A موجب 545.656 بين مستوى المديونية وبين مستوى إدارة الأرباح بقيمة 0.009> 0.05 وهذا دليل على صحة الفرضية الخامسة وبالتالي **لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى المديونية ومستوى إدارة الأرباح.**

**الخاتمة**

حاولنا من خلال تناولنا لهذه الورقة البحثية إلى إبراز دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في ظل المرونة المتاحة من قبل معايير المحاسبة الدولية، حيث أن وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد وضبط إدارة الأرباح يعزز من ثقة أصحاب المصلحة والحد من استغلال

السلطة في غير المصلحة العامة، الأمر الذي يؤدي إلى تنمية الإستثمارات والمدخرات وتعظيم الربحية. وقد تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

- تمثل إدارة الأرباح قدرة الإدارة على التحكم على في المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمؤسسة مستعملة في ذلك الحكم الشخصي أو إعادة هيكلة العمليات والتحريف المتعمد للقوائم المالية؛
- تعتبر حوكمة الشركات الأداة التي تضمن كفاءة الإدارة المؤسسة في إدارة مواردها ودراستها للمخاطر؛
- تتمتع ركائز حوكمة الشركات ( التدقيق الداخلي، الإفصاح والشفافية، حجم المؤسسة، حجم مجلس الإدارة) في القدرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمؤسسات الجزائرية عينة الدراسة من خلال تفعيل الرقابة بصورة متكاملة مع جميع الأطراف الرقابية بالمؤسسة الأمر الذي يحقق الإفصاح المحاسبي الكافي للمعلومات وبالتالي تحقيق جودة المعلومات المالية؛
- تعمل الحوكمة على تحسين صورة وسمعة الشركات وزيادة مصداقية معلوماتها، فهي تدعو إلى تحسين درجة الوضوح والشفافية.

وعلى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها:

تفعيل آليات الحوكمة بغية الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال:

- ضرورة الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح الكافي في البيانات المالية، وذلك لمحاولة الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- ضرورة تكوين لجنة مختصة بوضع تعليمات تخص الإفصاح وتعمل على وضع قوانين صارمة له؛
- ضرورة التوعية بآثار وانعكاسات ممارسات إدارة الأرباح والعمل على وضع آليات كفيلة لمحاولة الحد منها داخل المؤسسة؛
- ضرورة تفعيل تطبيق حوكمة الشركات داخل المؤسسات من خلال تفعيل الآليات الرقابية لها كالتدقيق الداخلي، لجان التدقيق، والتدقيق الخارجي؛
- ضرورة وضع عقوبات ردعية إتجاه ممارسي إدارة الأرباح، لمحاولة الحد من إنتشار هذه الظاهرة للحفاظ على حقوق المساهمين والأطراف ذات المصلحة.

## المراجع


- Al-Fayoum Nedal and others, (2010), ownership structure and Earning Management in Emerging Marvets the case of of Jordon, international research journal of finance and economies, Issue 38, pp 28-47
- Lambert Caroline and Sponen Samuel,(2003) , Gouvernance d'entreprise et Gestion du resultat - les contrôleurs de gestion de l'autre coté du miroires -, enjeux pour l'audit, la comptabilité et le control de gestion, France
- Almagir M, (May 7-8, 2007) , corporate Governance : A Risk perspective .paper presented to corporate Governance and Reform : Paving the way to financial stability and development, a conference organized by the Egyptian Banking institute, Cairo
- Broun Philip, Wendy Beekes and Verhoven Peter, (2011), Corporate Governance, Accaunting and finance : A Review, Journal of Accounting Finance, vol 51, pp 96-172
- Healy PM and Wahlen, (1999), A review of the Earning management literature and its implication for standard setting, accounting horizon,(04) 13 , pp 365-383
- Jevold Ross L.Watts and Zimmermany Towards,(1978) , Positives theory of the determination of accounting standards .the accounting review ,vol 53 (01), pp 112-134
- Vishng Robert and Shleifer Andrei, (1997) , A Swag of corporate Governance, Journal of finance, (02) 52 , pp 737-787

- معيزي أحلام و بن عامر زاهرة، (17–18 أفريل 2003)، تقييم أداء الشركات من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة، المؤتمر الثالث حول حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، الأردن
- كيموش بلال، (2018)، اثر البدائل المحاسبية المتعلقة بالعناصر غير الملموسة واثرها على قيمة المؤسسة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر
- بوسنة حمزة. (2012)، دور التدقيق المحاسبي على الرقابة على إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس. سطيف، الجزائر
- اللوزي خالد محمد، (2013)، أثر ممارسة إدارة الأرباح على أسعار الأسهم ( دراسة اختباريه على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة ببورصة عمان )، جامعة الشرق الأوسط،عمان، الأردن
- طارق عبد العال، (2005)، حوكمة الشركات:المفاهيم، المبادئ،التجارب، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر
- الصحن عبد الفتاح و نور أحمد، (بدون سنة نش)، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر
- أبو علجية عماد محمد و إقبال عدنان الشريف، (2008)، العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية – دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، الأردن.
- دهمش نعيم و أبو زر عفاف، (2004)، الحاكمية المؤسسية ومجالس الإدارة في الدول النامية، مجلة البنوك في الأردن ، 23 (03). ص 25–41

- الأشقر هاني محمد. (2010). إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تاثير العلاقة بحجم الشركة- دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق فلسطين للاوراق المالية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ميخائيل أشرف حنا، (24-26 ديسمبر 2005)، تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات، المؤتمر العربي الأول حول: التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة.
- الشحادة عبد الرزاق و سمير ابراهيم البرغوثي، (20-21 أكتوبر 2009)، ركائز الحوكمة ودورها في ضبط ادارة الارباح في البيئة المصرفية في ظل الازمة المالية، الملتقى الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر
- علوان محمد لمين، (19-20 نوفمبر 2009)، دور التدقيق الداخلي لتطبيق الحوكمة في إضافة قيمة للمؤسسة الاقتصادية، المؤتمر الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، الجزائر
- بلهادف رحمة و عياد السعدي، (19-20 نوفمبر 2013)، دور الافصاح المحاسبي في تفعيل البعد المحاسبي لحوكمة الشركات، الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات الاقتصادية. جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر
- بوسماعيل نهلة و مخناش فتيحة، (19-20 نوفمبر 2013)، مدى تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي، المؤتمر الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والإقتصاديات، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، الجزائر